

كشف عن أسرار خطيرة يعلن عنها للمرة الأولى في سبيل إنقاذ المجموعة الصباح: "المستثمرون" تمضي قدماً في إعادة الهيكلة وحماية حقوق المساهمين

الجهات الرقابية مطالبة بتتبع من يطلقون على أنفسهم ممثلين لصغار المساهمين في الشركات لأنه تجمع غير قانوني

ومنذ عام 2008 إلى موجات متتالية من الأزمات التي أثرت بشكل سلبي على المركز المالي للشركة، بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية والتي ألقت بظلالها على الشركة شأنها شأن معظم الشركات داخل الكويت وبقائها، وعلى الرغم من ذلك فإن الشركة لاتزال تحتفظ ببعض أصولها واستثماراتها إلى الآن بشكل يؤهلها للنهوض مجدداً واستئناف نشاطها إذا أحسن إدارة المرحلة المقبلة وشهدت تعاوناً وتوافقاً بين مجلس الإدارة والمساهمين.

وكشفت الصباح عن أمور سرية جديدة أفضح عنها للمرة الأولى إلى أنه اعاناً في الشفافية أمام جموع المستثمرين والمساهمين فهناك مجموعة من المخاطر المثبتة بالمستندات عن تلك المجموعة الذين لهم علاقة سابقة بأحدى المجموعات وشركاتها التابعة والزيميلة، حيث تتعاون الأخيرة مع مجموعة من القانونيين يعتبرون أحد الأفراد الذين احتل مالي كواهباً لهم بعدما تم دعمه للحصول على منصب رئيس مجلس إدارة لبنك استثماري استحوذوا على إدارته في البحرين.

وزاد هذه المجموعة قامت بتكوين كيان غير قانوني تصالفاً يطلق عليه صغار المستثمرين لا يعرف أحد مدى قانونيته ولا مبرميته وما هي أسباب تكوينه وأهدافه ليكون غطاءً يتم من خلاله التلاعب بمشاعر بعض المساهمين وتعمدوا شراء كميات صغيرة للغاية من الأسهم قبل

■ عدم عقد "العمومية" في الوقت الجاري في الوقت المحدد سيضر بالشركة ونأمل دعم المساهمين بمختلف شرائحهم



■ الشيخ أحمد الحمود الصباح

■ عودة السهم إلى التداول أولوية لدى مجلس الإدارة هناك من يعتمد عرقلة الشركة بهدف شطبها من السوق

في تطور لافت يعيد مجموعة "المستثمرون" القابضة إلى الواجهة مجدداً بعد التخلص من تداعيات خسائرها السابقة، أكد رئيس مجلس الإدارة الشيخ أحمد الحمود الصباح في تصريح صحفي عكس نهج شفافية مطلقة مدشناً لعيد جديد تنتظره المجموعة وكاشفاً عن الإعياب عدة - حسب وصفه - لفريق يستهدف تدمير الشركة لتقف على شفا طبيها من السوق، وقال "أنا سئمضي قدما وسنواجه كل المحاولات بخطى ثابتة وبالقانون من خلال ما نملكه من وثائق دامغة" وفتح معبراً عن الهدف الاسمي لمجلس الإدارة وقال: "هو عودة السهم للتداول وحماية حقوق المساهمين دون أي تفرقة".

وأكد الشيخ أحمد الحمود الصباح الحرس الشديد لمجلس إدارة الشركة على حقوق المساهمين بمختلف شرائحهم ودون تفرقة على اعتبار أن ذلك الأمر هو هدفنا الأول.

وقال إن المجلس اتخذ الإجراءات القانونية اللازمة لعقد الجمعية العمومية للشركة خلال الفترة المقبلة من أجل عودة السهم للتداول وعدم شطب الشركة خاصة بعد موافقة هيئة أسواق المال على خطة الهيكلة بخفض وزيادة رأسمال الشركة.

وشدد على أن مجلس إدارة مجموعة المستثمرون القابضة، يدعو مساهمي الشركة لحضور الجمعية العمومية لإكمال النصاب وإنقاذ الشركة، مؤكداً عدم وجود أي سبب جوهري لتأجيل الموعد المحدد سلفاً من قبل الجهات الرقابية، لافتاً إلى أن كل البيانات المالية مدققة وسليمة طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وهو الأمر الذي يبسّد الشائعات التي أوردتها بعض الأطراف للخليل من الشركة.

■ هيئة أسواق المال وافقت على خطة إعادة هيكلة كاملة لإنقاذ الشركة من الشطب

■ مجلس الإدارة نجح في خفض النفقات والمصروفات والتخارج من الاستثمارات الخاسرة

سويحات من إيقاف السهم عن التداول يفرض حضور الجمعية العمومية وأثارة القائل والبيئية بين جموع المساهمين وتعمدوا إرسال العديد من الشكاوى الكيدية تعتمد على الشبهات بهدف تعطيل عقد الجمعية العمومية بأي صورة كانت فقط لكسب الوقت حتى تظل الشركة على وضعها الاستعداد عليها.

وأوضح الصباح أن تلك القلة المعروفة والمحددة بشخص معينة نعرفها تماماً ونعرف تاريخها وكيف تقوم بتوزيع الأضرار من خلال نشر أزمعها لشراء أسهم في الشركة ليضموا في الخلفات الأخيرة لجموع المساهمين والتحدث بأسهمهم ومحاولة استنارة مشاعرهم وادعاء العلم والمعرفة لإثارة المشكلات على غير الحقيقة مع بث الشائعات بهدف تعطيل عقد الجمعية العمومية للموافقة على تخفيض وزيادة رأس المال، لإدراكهم أن الشركة استهلكت 74% تقريباً من رأس مالها واشتكت على أن يتم إلغاء إدراجها وشطبها من السوق، لتتوارى الشركة في الظل ويسهل السيطرة عليها والاستعداد على ما تبقى من أصولها، بعيداً عن أعين الجهات الرقابية.

وقال الصباح إن مجلس الإدارة لا يهدف إلى تشويه أحد ولا يود إلا الحرص على حقوق المساهمين من خلاف وقف محاولات معروفة تستهدف الاستعداد على الشركة كسبائيل ملتوية، مؤكداً، أن الشركة ستقوم من عثرتها وسخاسبهم بالقانون وتكشف بمستندات حقيقية دورهم، لأن هدفنا الأول يرتكز على إنقاذ الشركة والدفاع عن حقوق مساهمينا لأنه الأهم في الوقت الحالي من خلال التعامل بشفافية مع كل الجهات الرقابية الرسمية النوط بها مراقبة الشركة.

تارة والتشكيك في البيانات المالية للشركة ومركزها المالي تارة أخرى بالتشكيك في مجلس إدارتها المنتخب من خلال إثارة الشكوك ونشر الشائعات والبحث عن أدوار ما يهدف بث الفقرة بين المساهمين لتعطيل أي قرار قد يكون في صالح الشركة، وقال: كان قرار تخفيض رأس المال هو الزريعة التي استندوا عليها لغرض ما ولعدم فهم حقيقي لواقع الشركة وحقائق مركزها المالي ولا لنجاح الاستثمار وطرق إدارة الشاربع، مؤكداً أن عملية تخفيض رأس المال - وإن كان صعباً - فإنه واحد من الحلول الاستثمارية المتاحة والذي تقوم به الشركات على مستوى العالم بشكل يومي وقامت به العديد من الشركات في الكويت وستقوم به شركات أخرى بطبيعة الحال. وأشار إلى أنه منذ تولي مجلس الإدارة السؤلية سعى بشكل مستمر إلى عملية إعادة هيكلة شاملة للشركة لوقف نزيف الفسائر من جهة ومحاولة إعادة الشركة إلى ممارسه نشاطها مرة أخرى بشكل اعتيادي خاصة أن الشركة تعرضت خلال الرحلة السابقة

أطلقوا الشائعات عبر وسائل الاتصال الاجتماعي ومحاولات افشال واحباط انعقاد الجمعية العمومية إلا أن مجلس الإدارة يسعى بجديته بدعم المساهمين لعقد الجمعية وتنفيذ خطة إعادة الهيكلة للشركة. وقال الصباح إن مجلس الإدارة تدارك قضية القاعة بعد حجز القاعة لعقد الجمعية العمومية لإنقاذ الشركة فوجي بأحد الأشخاص من كتلة من يطلقون على أنفسهم "حماية صغار المساهمين" ينحل شخصية أحد موظفي الشركة يدعي أنه مرسل لسداد قيمة أيجار القاعة مطالبا إدارة الفندق بإصدار الإيصا باسمه وليس باسم الشركة، سعياً لإحباط انعقاد "العمومية" إلا أن الشركة سارعت بحجز قاعة أخرى في ذات الموعد العلق.

وأوضح أن هناك مجموعة من الأفراد الدخيلة على قطاع المال والأعمال بدأت في الأونة الأخيرة في محاولة السيطرة على الشركة ومحاوله الاستعداد على ما تبقى من أصولها واستثماراتها بأساليب غير قانونية

إعادة الهيكلة... نتائج بالأرقام

إعادة الهيكلة التي نسير عليها بهدف إعادة الشركة إلى الطريق الصحيح مرة أخرى.

■ قيام الإدارة بدراسة واقعية لوضع الشركة المالي والقانوني بالبحث في الحلول المقترحة والتلصاح بهدف إطفاء الخسائر القديمة المتراكمة وضع سيولة مالية جديدة في الشركة تقوم بتوظيفها بشكل ملموس في القوائم المالية للسنوات السابقة وهو ما لم يكن من قبيل الصدفة ولكنه نتاج عمل جدي.

■ تقييم كافة استثمارات الشركة ليحتجواها من عدمه واستطعننا للتخارج من بعض تلك الاستثمارات التي حققت عائداً للشركة ومنها على سبيل أمثال التخارج من استثمار الشركة في جردان البحرين والتي نتج عنها صافي أرباح بلغ 1,2 مليون دينار، وهذا يعتبر جزءاً من عملية

الوكبرى العقارية" - غراند - والتي كانت تمتلك 75% من أسهم "المستثمرون" بعدما ادخلتها في استثمارات غير مجدية عبر إبرام عقود لشراء أصول في شركات "المجموعة الخليجية للمال" و"أجال القابضة" و"أجال للتطوير والاستثمار" و"عين دبي" و"غراند البحرين" و"مرايف" لأمداد الشاربع" وهو ما تسبب في خسارة الشركة لأكثر من 80 مليون دينار خلال الأعوام من 2007 إلى عام 2011 وتابع، وكان تحمينا على مجلس الإدارة من أجل الشركة ومساهمينا إيقاف نزيف الخسائر عبر التخارج من هذه الاستثمارات غير الجدية من أجل المحافظة على حقوق المساهمين عبر الدفول في دعوى قضائية مع شركة غراند لاسترداد المبالغ المستحقة بعد استنفاد جميع الوسائل الودية.

وزاد الصباح هناك لإساف محاولات لتعطيل عقد الجمعية العمومية التي سيتم عقدها في قاعة الشرق من بعض الأشخاص منتحلي صفة حماية صغار المساهمين (بعد أن تعمدت تلك الأطراف حجز القاعة الأولى المجورة قبل قاعة الشرق لعقد الجمعية بهدف افشال الاجتماع) بغندق هوليدي أن داون تاون بالشرق، وذلك بعد أن نخدوا في تعطيل الجمعية السابقة من خلال الشكاوى الكيدية لوزارة التجارة بشأن صحة البيانات المالية والتي حسم صحتها من مراقبي الحسابات ولم يكتفوا بذلك بل

"الكيمائيات": صيانة مصانع الأسمدة تبدأ الجمعة بميزانية 32.2 مليون دينار

أعلن نائب الرئيس التنفيذي للأسمدة في شركة صناعة الكيمائيات البترولية عبدالله السويلم بدء الصيانة الدورية لمصانع الأسمدة في الفترة بين 17 أكتوبر الجاري وحتى السادس من ديسمبر المقبل بميزانية كلية تبلغ 32,2 مليون دينار كويتي. وقال السويلم في لقاء مع مجلة (كجيسيا) الصادرة عن شركة صناعة الكيمائيات البترولية في عددها الأخير إن الصيانة الدورية تأتي بوقت محدد بغية ضمان استمرارية عمل المصانع لفترة تتراوح بين 30 إلى 36 شهراً، وزيادة كفاءة المعدات ما يترتب عليه زيادة الإنتاج والحد بنسبة كبيرة من أضرار التلوثات الاجبارية. وأضاف أن أعمال الصيانة الدورية التي تبدأ يوم الجمعة المقبل بميزانية كلية تبلغ 32,2 مليون دينار تشمل ميزانية تشغيلية لأعمال الصيانة بقيمة 8,7 مليون دينار وميزانية رأسمالية للمشاريع بقيمة 23,5 مليون دينار.

وأوضح إن قطاع الأسمدة في الشركة يعمل على عدة مشاريع للمحافظة على هذه الصناعة وضمان أدائها واستمرارها بشكل جيد نظراً إلى الدور الكبير الذي تقوم به الأسمدة في تأمين الغذاء العالمي والذي يشهد ازدياداً مطرداً نتيجة لتسجبة للزيادة العالمية لسعد السكان. ورأى أنه "في حال قامت مؤسسة البترول الكويتية بالبت النهائي بالتخارج من تلك الصناعة فإن العاملين في ذلك القطاع سيحتجوا عليهم بالشركات الزميلة الأخرى كونهم يمتازون بتدريب متخصص وتقنية عالية تمكنهم من العمل في تلك الشركات".

وبين السويلم أن صناعة الأسمدة تقوم بدور كبير في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق رسالة الشركة في الاستفادة المثلى من موارد الكويت الهيدروكربونية من خلال القيمة المضافة للقيم (الغاز الطبيعي) وتوفير سداد البوريل للمزارعين المحليين إضافة إلى اتاحة فرصة تأمين الغذاء مقابل سداد البوريل.

سعر سلة "أوبك" يواصل تراجعها ويستقر عند 85.9 دولار للبرميل

■ فيينا - كونا- أعلنت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أن سعر سلة خاماتها 12 اترام بواقع 50 سنتاً ليستقر عند 85,93 دولار للبرميل بعد أن كان 86,43 دولار للبرميل يوم الجمعة الماضي. وذكرت نشرة وكالة أنباء (أوبك) أن المعدل السنوي لسعر السلة للعام الماضي كان 105,85 دولار للبرميل.

وتضم سلة (أوبك) التي تعد مرجحاً في مستوى سياسة الإنتاج 12 نوعاً هي خام (صحارى) الجزائر واليابان الثقيل والبصرة) العراقي وخام التصدير الكويتي وخام (السدر) الليبي وخام (بونو) النيجيري والخام البحري القطري والخام العربي الخفيف السعودي وخام (مريبات) والنظام الغنزولي وبيجوراسول) الانغولي (أورينت) الاكوادوري.

الحكومة وافقت على عقود بقيمة 20.7 مليار دولار حتى نهاية أغسطس "الوطني": تسارع نشاط المشاريع في 2014 يمهّد لانطلاقاً جيدة في خطة التنمية الخمسية

السايقين. فقد تم ترسية عقود بقيمة 2,6 مليار دولار (ما يعادل 0,75 مليار دينار) و1,3 مليار دولار (ما يعادل 0,9 مليار دينار) خلال العامين 2013 و2014 على التوالي. كما من المحتمل إضافة عقد بقيمة 1,2 مليار دولار (0,35 مليار دينار) لتطوير مستشفى الجهراء الذي من المفترض أن يتم خلال الربع الأخير من العام 2014، وذلك وفق خطة التوسعة التي تقوم بها وزارة الصحة لتسع مستشفيات.

في الوقت نفسه، فقد تم استكمال ما يقارب 40% من مشروع محطة شمال الزور، احد مشاريع الكويت الرئيسية القائمة على الشراكة بين القطاع الخاص والعالم، خلال فصل الصيف وفقاً لوزارة الكهرباء والماء. ومن المفترض أن تبدأ محطة الطاقة وتسلمها وتعملها المياه عملياتها بحلول الربع الثاني من العام 2015 لتزود 1,500 ميغافوات من الكهرباء و102 مليون غالون من المياه يومياً. وقد تم تحقيق شروط التمويل لمشروع محطة الزور في ديسمبر من العام 2013، ما يجعله أول مشروع يتم ارسائه بنجاح من قبل الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات، الجهة المسؤولة عن تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والعالم. وتم إدراج أيضاً جزءاً من الإصلاحات الرقابية خلال العام الماضي هدفها تطوير بيئة الأعمال. فبالإضافة إلى القانون الجديد للشركات والقانون الجديد الخاص بمشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، ظهر أيضاً قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الذي من شأنه جذب الاستثمار الأجنبي، حيث من المفترض أن تقوم هيئة تشجيع الاستثمار المباشر- الجهة المسؤولة عن مراقبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت- باستهداف كل من الاستثمار الأجنبي المحلي، والسماح أيضاً بتلك المستثمر الأجنبي لما يصل إلى 100% من المشروع في 14 قطاعاً ما لم يتم استثناء أي منها (ما يعرف بالقائمة "السلبية")، وقد تم إنشاء اللجنة الوصية لتسهيل إنجاز المعاملات والبث بالطلبات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 30 يوماً. ولتفادي البيروقراطية، سوف توضع الهيئة تحت إشراف مجلس الوزراء مباشرة.

كما قامت الحكومة مؤخرًا بتعليق برنامج الأوفست الذي يلزم الشركات الأجنبية قانونياً باستثمار نسبة من العقود الممنوحة لها في الاقتصاد المحلي (عادة بنحو 3% - 10%). وخلص موجز "الوطني" إلى أن الكويت تسير حالياً على خطى إيجابية نحو تحقيق أهدافها التنموية وتعزيز نموها، لا سيما مع وجود القوانين الجديدة والخطة الخمسية الجديدة للتنمية وتوسع نطاق المشاريع خلال العام 2014. وفيما قد هذه المؤشرات إلى تحسن الأفاق الاقتصادية للكويت، إلا أنها قد ساهمت أيضاً في لفت انتباه المستثمرين العالميين الذين أخذوا في إبداء اهتمامهم مجدداً في الاقتصاد الكويتي وأسواقه.

كما جددت الخطة الإلتزام الرسمي بتعزيز دور القطاع الخاص وتطويره، إذ تهدف الحكومة إلى تحقيق نمو حقيقي في القطاع الخاص بمتوسط سنوي يصل إلى 9,4% خلال السنوات الخمس القادمة، مع زيادة مساهمة القطاع في الاقتصاد إلى 34% من 22% وفقاً لبيانات العام 2012.

وتهدف السلطات إلى إشراك الشركات الخاصة في عدد من المشاريع الضخمة تحت بند مشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، والتي تشمل مشروع محطة شمال الزور المستقلة للطاقة والمياه بقيمة 2,4 مليار دينار التي من المفترض أن تلي زيادة الطلب على الكهرباء والمياه، ومشروع الخزان بقيمة 3,9 مليار دينار، ومشروع تطوير مدينة الطلاع بقيمة 0,7 مليار دينار التي من شأنها أن تخفف من الضغط على قطاع الإسكان.

ورغم صرف نحو 52,6% فقط من الإنفاق المخطط في النطة السابقة (2010-2014)، فمن المرجح أن تحسن وتيرة تنفيذ المشاريع وأن ترتفع وتيرة الصرف إلى 65%-70% من الإنفاق المقرر خلال السنوات الخمس القادمة. ولا تعتبر هذه النسبة بعيدة الخال، بل إن نسبة الصرف قد تصل إلى مستويات أعلى في السنوات الأخيرة للخطة.

ويعتبر مشروعاً الوفود النظيف والمصفاة الجديدة مشروعين استراتيجيين لشركة البترول الوطنية الكويتية، ويشملان القيام بعملية توسعة وتطوير لتأمين من أهم مصافي الكويت (ميناء عبدالله وميناء الأحمدي) بالإضافة إلى بناء مصفاة جديدة في منطقة الزور، وهو ما سؤدي إلى تضاعف الطاقة الانتاجية للكويت في قطاع التكرير لتصل إلى 1,4 مليون برميل يومياً، مقارنة مع 0,7 مليون برميل يومياً حالياً. ومن المفترض أن يتم البدء بعملية الإنشاء لمشروع الوفود النظيف في بداية العام 2015 بعد أن قامت الحكومة بالتوقيع على المشاريع في ابريل، بينما من المفترض أن يتم ترسية أول ثلاثة مراحل من مشروع المصفاة الجديدة في شهر ابريل من العام 2015.

وتستوذن مشاريع الوفود النظيف ومشاريع تابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية لمرآك تجميع النفط والغاز في الكويت على الإنفاق خلال هذا العام. حيث شكلت المشاريع المتعلقة بالنظ والغاز 77%، أي 16 مليار دولار (ما يعادل 4,6 مليون دينار)، من إجمالي قيمة المشاريع البالغة 20,7 مليار دولار (ما يعادل 6 مليارات دينار). وبالفعل، فقد استحوذت الكويت على الأقل على نصف الإنفاق النظفي في دول مجلس التعاون الخليجي، ويستحوذ حالياً كل من قطاع البناء والإنشاء وقطاع الطاقة على الإنفاق الجاري والنظ بشكل كبير. كما شهد نشاط قطاع البناء والإنشاء قوة أيضاً خلال العامين

رصد بنك الكويت الوطني تسارعاً في نشاط سوق المشاريع في عام 2014، وقال إن هذه السوق تعد رابع أكبر سوق للمشاريع في مجلس التعاون من حيث القيمة السوقية التي تبلغ 217 مليار دولار حسب "ميد".

وبحلول نهاية شهر أغسطس، قامت الحكومة بالموافقة على عقود بلغت قيمتها أكثر من 20,7 مليار دولار (6 مليارات دينار)، أي ضعف ما تم تسجيله العام الماضي، ما أدى إلى تصنيف سوق المشاريع في الكويت من ضمن أسرع الأسواق نمواً في المنطقة. وتامل السلطات أن يكون العام 2014 نقطة تحول لسوق المشاريع في الكويت واتلاقية جيدة للخطة الخمسية للتنمية للفترة 2015-2020، خاصة وأن هناك عقوداً تبلغ قيمتها 17 مليار دولار (4,9 مليار دينار) على أقل تقدير في انتظار الحصول على الموافقة قبل نهاية العام.

وتهدف الخطة الخمسية للتنمية، التي تنتظر موافقة مجلس الأمة والتي تعتبر نقطة الانطلاق للرؤية الاستراتيجية للعام 2035، إلى تحويل الكويت إلى مركز خدمات مالية وتجارية لمنطقة شمال الخليج العربي، ووصفة عامية، فإن الهدف الأساسي هو تحقيق الاستفادة المالية والاقتصادية التي من شأنها تقليل اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية، وذلك عن طريق تنوع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية للدولة. وتسمى الخطة إلى تصنيف بيئة الأعمال في الكويت وجذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع الاستثمار في قطاعي الصناعة والخدمات وذلك من خلال مجموعة مشاريع استثمارية لتطوير البنية التحتية والنقوى البشرية ومن خلال إقرار حزمة من الإصلاحات القانونية والرقابية.

ووفقاً لخطة التنمية الخمسية، تتوقع الحكومة أن يبلغ إجمالي الإنفاق الاستثماري 11,8 مليار دينار لكل سنة من الخمس سنوات القادمة، ويخصص منها 6,3 مليار دينار سؤياً للاستثمار الحكومي لتعظيم عدد من المشاريع الاستراتيجية التي تشمل:

- مشروع المصفاة الجديدة بقيمة 4 مليارات دينار ومشروع الوفود النظيف بقيمة 4,6 مليار دينار، واللذان من المفترض أن يساهما في تعزيز قدرة الدولة الانتاجية للتكرير وتصنيع المنتجات الكورة.
- مشروع ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان الذي يهدف إلى زيادة القدرة الاستيعابية المحدودة لوانى الدولة، وتحقيق النمو المنشود في التجارة.
- مشروع توسعة المطار بقيمة 1,7 مليار دينار ومشروع الترو بقيمة 5,6 مليار دينار اللذان يهدفان إلى حل أزمة الازدحام الهروزي وهيئة البنية التحتية للمستقبل.